التدخل العسكري الإنساني كآلية لإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة

Military- Humanitarian Intervention as a United Nations Management Mechanism for Post - Cold War International Crisis.

حسان أولاد ضياف

مخبر الدراسات القانونية البيئية ،جامعة قالمة، الجزائر، ouleddiaf.hacene@univ-guelma.dz

وداد غزلاني

مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، الجزائر، ghozlani.widad@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/16 **تاريخ القبول:** 2021/05/31 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز تهديدات أمنية جديدة وتحولات جيوسياسية ، ، وكان لهذه التحولات انعكاسات مباشرة على أمن وسلامة الأفراد الذين أصبحوا يتعرضون لانتهاكات جسيمة على نطاق واسع، وهذا ما جعل الأمم المتحدة تتدخل عن طريق مجلس الأمن لحماية الأفراد وصون حقوقهم الأساسية، لا سيما في ظل ارتباط قضايا حقوق الإنسان بالأمن والسلم الدوليين، إضافة إلى التحول الاستراتيجي عقب أحداث 11 سبتمبر2001 وبروز نظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التوصل إلى أن التدخل العسكري الإنساني كآلية في إدارة الأزمات الدولية، يفتقد إلى معايير محددة، ويخضع للتوظيف السياسي خاصة من طرف القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية: *التدخل العسكري الإنساني؛ الأمم المتحدة؛ إدارة الأزمات؛ الأزمات الدولية.*

Abstract:

The post-Cold War period witnessed the emergence of new security threats and geopolitical transformations, and these transformations had direct repercussions on the security and safety of individuals who became subject to massive violations on a large scale, and this is what made the United Nations intervene through the Security Council to protect individuals and preserve their basic rights, especially In light of the relevance of human rights issues to international peace and security, in addition to the strategic transformation following the events of September 11, 2001 and the emergence of the unipolar system led by the United States of America, it was concluded that the humanitarian military intervention as a mechanism in managing international crises lacks specific standards and is subject to political employment, especially from The party of the major powers.

Key words*: Humanitarian Military Intervention; United Nations; Crisis Management; International Crisis.*

* **المؤلف المرسل: حسان أولاد ضياف** ouleddiaf.hacene@univ-guelma.dz

مقدمة:

عرفت نهاية الحرب الباردة تحولات جيوسياسية وإستراتيجية، أدت إلى تغيير في البنى السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للدول والجماعات، خاصة مع بروز العولمة كظاهرة عبر قومية والتي أدت إلى الانتقال من شؤون السياسة الدولية إلى شؤون السياسة العالمية، حيث برزت العديد من التهديدات الأمنية الجديدة ذات طابع مختلف تماما عما كانت عليه إبان الحرب الباردة، فلم تعد الدولة لوحدها قادرة على مجابهتها أو التحكم فيها، مما حتم على مختلف الفواعل على غرار المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة إعادة النظر في كثير من الأمور، تماشيا مع الرهانات والتحديات الجديدة التي فرضتها متغيرات وسياقات ما بعد الحرب الباردة.

وكان لزاما على الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تعنى بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مواكبة هذه المتغيرات، التي أضحت تهدد الإنسانية على نطاق واسع وتستنزف القدرات والموارد المادية والبشرية، وهو ما وضع الأمم المتحدة بين مطرقة الوفاء بمبادئها وأهدافها من جهة، وسندان الضغوطات والممارسات التي تقوم بها القوى الكبرى من جهة ثانية، وهو ما أبان على سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير التي برزت في تعامل الأمم المتحدة مع العديد من الأزمات والقضايا الدولية، وهو ما وضع الأمم المتحدة على المحك إما أن تكون أو لا تكون.

واستنادا إلى ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة في استخدام التدخل العسكري الإنساني كآلية لإدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

وترتبط بهذه الإشكالية أسئلة فرعية تتمثل في:

- ماهي أهم التحولات الجيو سياسية والإستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟
- ما الآثار التي ترتبت عن أحداث 11 سبتمبر 2001 على الصعيد الدولي وما انعكاساتها على أدوار و أداء الأمم المتحدة؟
- ماهي الآليات التي اعتمدتها الأمم المتحدة لإدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

وللإحاطة بالإشكالية نختبر الفرضيات التالية:

- ا رتبط التحول في طبيعة الازمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة بحتمية تغيير الأمم المتحدة لآلياتها استجابة للقضايا والأوضاع المستجدة.
- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بعد نهاية الحرب الباردة قد أثر سلبا على أداء الأمم المتحدة وإداراتها للأزمات الدولية.

اعتمدنا في دراساتنا على المنهج التاريخي وذلك بتتبع الصيرورة التاريخية لإدارة الأزمات الدولية من طرف الأمم المتحدة خاصة مع إفرازات ما بعد الحرب الباردة، ومنهج تحليل المضمون وذلك بالتطرق الى أهم التحولات الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحرب الباردة وتموقع الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تعنى بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإستراتيجيتها في إدارة الأزمات الدولية.

1. التحولات الجيوسياسية وبروز التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة:

تعتبر نهاية الحرب الباردة محطة هامة وبارزة ونقطة تحول جوهرية في العلاقات الدولية، والتي حدثت لأول مرة منذ القرن 19 م، بحيث حدث تغيير في النظام الدولي، وذلك بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى والفاعلة على الساحة الدولية من دون حرب، وهذا ما انعكس مباشرة على الوضع الاستراتيجي في شكل مراجعة الخارطة الجيوسياسية كنتاج أفرزته الحرب العالمية الثانية.

وهذا ما طرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظير لما يعرف بالنظام الدولي الجديد، حيث يرى كل من "بيار هنسر" أن كل من نظام يالطا الثنائي ونظام فرساي للحدود ونظام واستفاليا للدولة القومية كل هذه الأنظمة أصبحت محل تساؤل في الوقت الراهن، كما أن العدو أثناء الحرب الباردة كان واضحا ومعلوما وذو طبيعة دولاتية مما يتطلب إتباع استراتيجيات قائمة على فكرة تحديد العدو و طبيعته ومنهجه وإستراتيجيته، بحيث يملك كل واحد فكرة واضحة عن الآخر، وبالتالي بناء الاستراتيجيات يكون وفقا لاحترام اللعبة أو ما يعرف بالردع النووي المتبادل والعقلانية في اتخاذ القرارات بشكل يحافظ على الوضع القائم كما هو.(بخوش 2006، ص. 15).

انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي إلى إستراتيجية احتواء الدول الأوربية، وذلك لضمان الإمدادات المتعلقة بالنفط والقادمة من دول الخليج العربي وشمال إفريقيا، وكذلك لضمان أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ساهمت نظرية نهاية التاريخ ل" فوكوياما "في تثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم، في حين أن نظرية صدام الحضارات لـ "هنتغتون " أبرزت وساهمت في إيجاد عدو للغرب، وهو الجنوب وفي مقدمته العالم الإسلامي، ووصفه بأنه الخطر الفعلي والحقيقي للحضارة الغربية. (تباني 2014، ص.ص. 75 - 76).

وأثناء البحث عن عدو جديد للغرب، تم توظيف العديد من النظريات والأفكار والمفاهيم على غرار نظرية التحدي والاستجابة لـ " توينبي "، والتي تؤكد على أن وحدها المدنيات أو الحضارات هي التي تواجه تحديات تجعلها تتطور وتنمو أو تضمحل وتزول، وفي حالة غياب التحدي الخارجي تدخل الحضارة في حالة الركود ومن ثم الزوال والانحلال، أما بالنسبة لنظرية الكتلة المزدوجة لـ " كانيتي " والتي تقوم على أساس أن بقاء واستمرار أي كتلة أو دولة مرهون بوجود كتلة أو دولة أخرى تنافسها مما يتيح لها الاستمرار والبقاء، وإجمالا يمكن أن نصوغ أهم التحولات الجيوسياسية على الصعيد الدولي في ثلاث تحولات رئيسة: (بخوش ،ص ص. 20 - 21).

- ❖ نهاية الحرب الباردة على الصعيد الاستراتيجي أدت إلى بروز عالم بلا معالم واضحة، و أفضى إلى مراجعة العديد من المسائل المتعلقة بالحدود نتيجة لإفرازات ما بعد الحرب العالمية الثانية (نظام فرساي)؛
- ❖ ظهور العولمة على الصعيد الاقتصادي أدت إلى سرعة تدفق حركة رؤوس الأموال والأشخاص ووسائل الإنتاج ما أسهم في بروز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة القومية (نظام واست فاليا)؛

❖ زوال الشيوعية على الصعيد الإيديولوجي، أدى إلى اختلاف الرؤى والنظريات في تحديد مصدر وطبيعة ونوعية العدو الجديد، بعدما كان الصراع شرق غرب أصبح الصراع و العدو غير معلوم زمانا و مكانا وغير معلوم الاتجاه (نظام يالطا)؛

كان الخطر الشيوعي بمثابة البوصلة التي توجه العالم الغربي وتضبط سلوكه وإستراتيجيته في التعامل مع مختلف الأخطار. (حمزاوي 2011، ص.71). لكن مع زوال هذا الخطر وبروز العديد من التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية للدول، أصبحت هذه التهديدات على علاقة مباشرة بالفرد على غرار الأمراض والأوبئة، التلوث، المخدرات، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تبييض الأموال، الإرهاب، النزاعات الداخلية والحروب اللاتماثلية وغيرها، وهو ما أدى بالدول والحكومات إلى تبني سياسات أمنية مشتركة لمحاربة ومجابهة مثل هكذا تهديدات، وهو ما أسفر عن بروز العديد من المقاربات والمفاهيم الجديدة على المستوى الدولي، تماشيا مع المتغيرات و السياقات الدولية الجديدة، التي فرضت واقعا دوليا جديدا يتطلب ميكانيزمات واستراتيجيات جديدة. (قريب 2011، ص. 64).

ولعل أهم سمة طبعت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، هو تحول الصراع إلى داخل حدود الدولة القومية، ولم يعد صراعا بين الدول كما كان عليه الحال في السابق، (منصر 2011، ص. 72). وأدى ذلك إلى بروز مظاهر الخصوصية وتنامي الحركات العرقية بصورة عنيفة، مما أدى إلى اندلاع في الغالب صراعات دموية قاسية، والتي شملت العديد من دول العالم، وقد اتسمت هذه الصراعات بالتعقيد والتشابك وزيادة مستويات الخطورة ما زاد من تداعياتها ومضاعفتها، وشكل عبئا كبيرا على عاتق المنظمات الدولية على غرار الأمم المتحدة.(خولي 2011،ص.136).

ولقد أشارت الإحصائيات إلى أنه ومنذ عام 1990 إلى غاية 2002، فإن العالم قد شهد سبعة وخمسين صراعا داخل 45 دولة في مختلف أرجاء العالم، وفي **دليل** التنمية البشرية لعام 2000، فان هناك 16 دولة منها تعاني من صراعات وحروب ونزاعات داخلية. (منصر، ص. 72).

إن هذه المعطيات والمتغيرات التي شهدها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، أدت إلى تزايد دور المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية على نحو كبير ، إضافة إلى تزايد الفواعل ما فوق دولاتية في صورة الشركات المتعددة الجنسيات، وما تحت دولاتية على غرار فعاليات المجتمع المدني، وبروز مظاهر الخصوصية التي تجلت في الأقليات والجماعات الاثنية، والتي أصبحت تنادي بالمزيد من الحقوق والمشاركة السياسية أو الاستقلال، وهو ما وضع الدول أمام تحديات كبرى، ويمكن أن نستدل في هذا الشأن بالمقولة الشهيرة لعالم الاجتماع الأمريكي "دانيل بل" "Danial Bell" على أن: "الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى". (منصر ، ص. 70).

2. أحداث 11 سبتمبر 2001 والتحول الاستراتيجي في العلاقات الدولية:

تعتبر أحداث 11سبتمبر 2001 من أهم الأحداث على الساحة الدولية، والتي تم استغلالها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لإلصاق ظاهرة الإرهاب بكل تيار أو حركة ذات طابع ديني إسلامي، وهو ما أعاد رسم العقيدة الأمنية الأمريكية، وفقا ما سمي بالحرب على الإرهاب باستخدام الحرب الوقائية والاستباقية على كل من العراق وأفغانستان، وهو ما أعاد تكريس القوة كمتغير رئيس في العلاقات الدولية في صورة توحي بأمركة

العالم أو جعل العالم واحدا عالما أمريكيا بامتياز، وما مقولة جورج بوش الابن:"من ليس معنا فهو ضدنا ". "Whoever is not with us is against us" ". (رضوان 2011، ص.ص. 4 - 7). خير دليل على ذلك.

لقد فرض المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، إستراتيجية جديدة، والتي تمحورت حول مكافحة الإرهاب، وإدارة حملة دولية ضده كهدف رئيس تدور حوله كافة السياسات والمحاور الأخرى، وتقوم هذه الإستراتيجية الأمنية على استخدام القوة العسكرية، وذلك بإقامة منظومة دفاعية تمتد إلى منطقة الشرق الأوسط، مع توسيع صلاحيات أجهزة المخابرات والقيادة العسكرية الوسطى*، للقيام بعمليات سرية وعسكرية وذلك بالتشاور مع الدول الواقعة في الإقليم. (رضوان، ص.ص. 4 -7) .

وفي هذا الصدد يؤكد المفكر برهان غليون أن أحداث 11سبتمبر 2001، قد منحت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة استثنائية لاستكمال المسار الذي بدأته في حرب الخليج لسنة 1991. (حسين 2013، ص. 194). وتجسد بذلك نظامها العالمي القائم على فكرة الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية على العالم، ولقد أفرز الواقع الجديد ملامح سياسة جديدة قائمة على المبادئ التالية: (حسين، ص. 194).

- الأولوية في تحقيق المصلحة الأمريكية والقائم على الانفرادية والاستعلائية؛
- تبني فكرة التدخل والإجبارية في السياسة الخارجية الأمريكية والقائمة بالأساس على القوة؛
- اعتماد منهج عدم التعصب في اتخاذ المواقف سواء كان ذلك مع الحلفاء أو مع الدول الأخرى؛

ولقد تمت صياغة ما بات يعرف ب: مشروع القرن الأمريكي الجديد، والقائم على تبني الخيار العسكري ضد كل الدول التي كانت تعتبرها تشكل خطرا على أمنها القومي، وتصنف ضمن محور الشر بالمفهوم الأمريكي، مع تسويق خطابات داخل المجتمع الأمريكي والخارج من أجل كسب التأييد الداخلي والدعم الخارجي. (حسين، ص. 194).

إن هذا المسعى الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية، جاء ليخفف من حدة الأزمات الداخلية التي كانت تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي العمل على تحقيق التماسك الداخلي وتعزيز الجبهة الداخلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد مصادر للطاقة وموارد جديدة في الخارج لتعزيز الاقتصاد الأمريكي، وجعل أمريكا تتبوأ مكانة عالمية وتسود العالم، وهو ما تثبته وثيقة الأمن الأمريكي، والتي تعتمد على مقاربات واستراتيجيات أمنية جديدة تتماشى مع المعطيات الجديدة، وتستجيب للعقيدة الأمنية الأمريكية.
إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الإستراتيجية الأمنية الجديدة بعد أحداث 11سبتمبر 2011 سعت من خلاله إلى: (حسين، ص.ص.ص. 219 - 220 – 221).

- التدخل العسكري في كافة المشكلات التي تظهر في أي منطقة في العالم؛
- إعادة التموقع في العالم وتكريس هيمنتها ووجودها في كافة المناطق ذات الأهمية الحيوية و الجيو استراتيجيه، وذلك عبر عقد تحالفات عسكرية واستراتيجيه مع مختلف الدول المحورية وذات الموقع الاستراتيجي الهام؛
- جعل منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية في خدمتها وتسخيرها واتخاذها كغطاء من أجل تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها حتى وإن تتطلب الأمر تهميش الأمم المتحدة؛

- السيطرة على منابع النفط في العالم بما يتماشى مع الإستراتيجية الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية.
- السيطرة على النظام الاقتصادي العالمي عبر جعل الشركات الاقتصادية الأمريكية هي المسيطر على النظام الاقتصادي العالمي.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي، وفشل سياسة البروستريكا التي جاء بها الرئيس السوفيتي الأسبق غربا تشوف، والتي أدت إلى فقدان الاتحاد السوفيتي للعديد من حلفائه في العالم، بل جعلته ينهار وينقسم إلى تسع دول، مما أفقده مكانته العالمية وقوته العسكرية والاقتصادية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي وجدت نفسها كقوة عالمية كبرى تدير العالم وتقوده، حسب رؤيتها وإستراتيجيتها في ظل غياب قوة أو دولة أخرى تنافسها أو تقف عائقا في طريقها.

ولعل ما ساعد على بروز الولايات المتحدة الأمريكية و ريادتها للعالم، هو بروز العولمة كظاهرة عبر قومية ما أدى إلى تحرير التجارة العالمية، وتبني نظام اقتصاد السوق، وفتح الأسواق العالمية، وإلغاء كافة القوانين المتعلقة بالدعم، مما ساهم في بروز الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تعتبر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية والسياسية، والذي ساهم بشكل كبير في تحقيق الإستراتجية الأمريكية القائمة على احتكار الاقتصاد العالمي لصالحها، وتحقيق الثروة ولو على حساب الآخرين. (الفتلاوي 2011، ص. 280).

وهو ما جعل منظرو السياسة الأمريكية يرون بأن الفرصة قد باتت مواتية لريادة العالم وتنفيذ الأجندة الأمريكية مستغلين بذلك أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك باعتماد سياسات واستراتيجيات قائمة على معايير، تعتمد بالأساس على القوة والتأثير في السياسة الدولية، بما يؤثر على النسق الدولي، و ما يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تبوء الريادة في العالم، على اعتبار أن المعطيات الجديدة والسياق الدولي الجديد، يمنح للولايات المتحدة الأمريكية قدرا كبيرا من الهيمنة، ولا يكون ذلك إلا عبر بناء هيكل نظام دولي، يستجيب لطموحات وتطلعات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتوزيع الأدوار على القوى الموالية أو الحليفة لأمريكا، على حساب قوى أخرى وذلك بتبني إستراتيجية قائمة على: (حسين، ص.ص. 268 - 271)

- ✓ المحورية الأمريكية وذلك بوضع المصلحة الأمريكية فوق كل اعتبار؛
- ✓ الهيمنة المطلقة وذلك عبر فرض السيطرة على كل دول العالم؛
- ✓ ضمان استمرارية الهيمنة وذلك باستخدام كافة الوسائل العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية، الأمنية والقانونية لبسط سيطرتها ونفوذها على العالم.

وفي هذا الصدد يرى بريجنسكي بأنه ومع بداية القرن العشرين، ستتبوأ الولايات المتحدة الأمريكية مكانة عالمية لا مثيل لها، سواء من حيث القوة العسكرية التي ستبلغ مداها، أو من حيث القوة الاقتصادية والتأثير الإبداعي التكنولوجي، فهذه المؤهلات والعناصر ستوفر للولايات المتحدة الأمريكية نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له، خاصة في ظل عدم وجود منافس لها على الأقل في الوقت الراهن.

كما استفادت أمريكا كثيرا من إفرازات ما بعد الحرب الباردة، على اعتبار أنه خلال الحرب الباردة سادت إستراتيجية ما يعرف بخاصية الضبط "Contrôle" في إدارة أدوار الهيمنة والنفوذ ما بين الاتحاد السوفيتي من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، وهو ما أتاح فرصة كبيرة للولايات المتحدة

الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، من إعادة تشكيل الوضع العالمي على نحو يبرز مكانة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الأصعدة والمستويات، وقد تم تحديد المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية على المدى المنظور كما يلي: (معمري 2008، ص. 48).

- منع بروز قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية؛
- تأكيد العولمة والسيطرة على مصادر الطاقة في العالم؛
- دعم القوى الإقليمية المتناغمة مع السياسات الأمريكية.

3- دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية: التدخل العسكري الإنساني وازدواجية المعايير

إن من أهم الآليات المتبعة من طرف الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، آلية التدخل العسكري الإنساني، لذلك سنعرج على بعض التعاريف التي تتعلق بهذا المفهوم فقد عرفه ر،ج، فنست عل أنه: "النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة داخل دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية، والذي يتدخل قسريا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، أنه حدث متميز له بداية ونهاية ويهدف إلى بناء السلطة في الدولة المستهدفة، وليس من الضروري أن يكون قانونيا أو غير قانوني ولكنه يتميز بتجاوزه قواعد السلوك في العلاقات الدولية ". (منصر 2012، ص. 23).

في حين عرفه بيرسون و روبرت بومان على أنه:" تحرك جنود نظاميين أو قوات دولية أخرى أو ضد مياهها الإقليمية،أو تحرك عسكري عنيف فعلي من طرف دولة أخرى في سياق بعض القضايا السياسية أو النزاعية ". (منصر، ص. 23).

إن التدخل العسكري الإنساني جاء لحماية حقوق الإنسان بسب الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأفراد والجماعات خاصة في الحروب والنزاعات الداخلية،التي حدثت في العديد من المناطق والأقاليم ، وهو ما أدى بالأمم المتحدة عبر مواثيقها والإعلانات الدولية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير جديدة لمواكبة الأوضاع المستجدة، والتي باتت تهدد البشرية على نطاق واسع، وتعرض كيانه ووجوده إلى الزوال، وحتى تضفي الأمم المتحدة الشرعية على تدخلاتها، فقد استندت على ميثاقها، حيث نصت المادة الأولى على احترام حقوق الإنسان والالتزام بها، حيث يلتزم المجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان.

لذا يعتبر مصدر تحرك أي عمل دولي وهو ما جاء على لسان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في رسالته التي تم تقديمها في الملتقى الدولي حول القانون الأساسي الدولي المنعقد سنة 1995بأن:"الحرب لم تعد تفرق بين العسكري والمدني، وأنها أصبحت تشكل تهديدا كبيرا على حياة الجميع بما فيها الأطفال والنساء ". (سعادي 2016، ص. 871). وهو ما حتم على الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات عبر آليات جديدة لمجابهة الظاهرة التي باتت تؤرق البشرية على نطاق واسع.

ولكن ما يلاحظ على مبدأ التدخل الإنساني، أنه أصبح يوظف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تمارسه وفق معايير انتقائية، بما يخدم مصالحها بعيدا عن الشرعية الدولية، وهو ما جعل بطرس بطرس غالي يصرح بأن السياسة الأمريكية الجديدة قائمة على الانفرادية، ولا تتدخل إلا بمفردها وحسب مصلحتها وهي السمة التي أصبحت تطبع السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الأمم المتحدة أو مع الدول الأخرى، بحيث أصبحت تمارس الهيمنة بعيدا عن القانون الدولي العام، أو ما

تقتضيه الشرعية الدولية، وبذلك أصبح مجلس الأمن أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية وغلبت عليه خاصية الازدواجية، حيث أنه يتدخل في نزاعات ولا يتدخل في نزاعات أخرى، هذا السلوك الأمريكي أدى إلى إضعاف دور الأمم المتحدة إلى درجة كبيرة، وبخاصة مجلس الأمن حيث أصبح أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية. (سعادي، ص.ص. 202 - 206).

أصبح التدخل العسكري الإنساني يوظف لاعتبارات سياسية واقتصادية على حساب الاعتبارات الإنسانية، ويوظف حسب مصلحة الدول الكبرى وحسب علاقات القوة والمصلحة، وفي هذا الصدد وجه كوفي عنان سؤال الى الجمعية العامة سنة 1999، ثم أعاد طرحه سنة 2000 للمجتمع الدولي بخصوص التوصل النهائي إلى توافق جديد حول مسألة التدخل العسكري الإنساني،بحيث تكون هناك معايير وضوابط محددة يتحدد من خلالها التدخل الإنساني من عدمه ، وقد جاء السؤال كما يلي : "...اذا كان التدخل العسكري الإنساني يمثل حقا اعتداء غير مقبول على السيادة فعلى أي نحو ينبغي علينا أن نستجيب لحالات شبيهة برواندا أو سبر ينتشا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تؤثر في كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة " .(منصر، ص. 59) .

وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة الكندية مع مجموعة من المؤسسات الكبيرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر سنة 2000 إنشاء اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، والتي تتعلق بمسؤولية الحماية، والتي تتمحور حول فكرة أساسية مؤداها أن الدول ذات السيادة لها مسؤولية حماية مواطنيها من الكوارث ومن القتل الجماعي والاغتصاب الجماعي ومن المجاعة، وفي حالة ما اذا كانت هذه الدول غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها تقع هنا المسؤولية على المجتمع الدولي . (منصر، ص. 60).

مارست الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الانتقائية في تنفيذ القرارات الأممية وفي هذا الصدد نورد بعض الأمثلة: (الفتلاوي 2011،ص. ص.249- 250) .

أ- حماية سيادة العراق: ورد في القرارين 686 و 687 سنة 1991 يقضيان بحماية سيادة العراق إلا أن مجلس الأمن لم ينفذ الفقرات الواردة فيما يخص المساس بسيادة العراق، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضرب العراق عدة مرات ثم احتلاله سنة 2003.

ب- القضية اللبنانية: أكد القرار رقم 2007/1759 الصادر عن مجلس الأمن باحترام سيادة لبنان على اثر التفجيرات التي وقعت في لبنان، وقد أ كد القرار على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، لكن وقع هناك تدخلا من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والفرنسية في شؤون لبنان الداخلية.

ج- قضية هايتي: على اثر الانقلاب العسكري ضد أجان أرشيد، وبالرغم من صدور عدة قرارات من مجلس الأمن والتي تنص على احترام سيادة هايتي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت وأعادت جان أرشيد إلى منصبه.

د- قضية استقلال تيمور الشرقية: بالرغم من إصدار مجلس الأمن العديد من القرارات بشأن تيمور الشرقية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وقد كانت تيمور الشرقية تابعة لاندونيسيا، وقد وقع استفتاء بشأن انفصالها عن أند ونسيا، وبعد قيام مجموعات بالتمرد في تيمور الشرقية تدخلت العديد من الدول في شؤونها الداخلية.

هـ- قضية الصومال: في سنة 1992 بعد الانقلاب الذي حدث ضد الرئيس زياد بري أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1425 والقاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للصومال وحماية سيادته الإقليمية الا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت باحتلال العراق إلا أنها فشلت في ذلك.

ولعل الحرب على العراق تعتبر مثالا حيا على الازدواجية في المعايير وسياسة الكيل بمكيالين التي تتميز بها السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أبان احتلال العراق سنة 2003 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على بروز سياسة دولية جديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قائمة بالأساس على المصلحة وإعادة توزيع المصالح ومناطق النفوذ في العالم على نحو يحقق الدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية. (رشيد2015،ص.14).

خاتمة:

فرضت مرحلة ما بعد الحرب الباردة على الأمم المتحدة من تبني استراتيجيات وآليات ومقاربات جديدة، تتماشى مع التحولات الجديدة في العالم، مما حذا بالأمم المتحدة إلى تغيير آلياتها وفقا لهذا المعطى، لكن مع ذلك فقد واجهت العديد من الانتقادات، جراء عدم فرض سلطتها على الجميع، أو عدم كفاءتها وفعاليتها في كثير من الأحيان في أداء دورها المنوط بها في إطار تحقيق مبادئها وأهدافها، وبما يحقق أمال وطموحات المجتمع الدولي، بعيدا عن التوظيف السياسي، أو الضغوطات التي تمارس عليها من طرف القوى الكبرى في العالم، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001، تحولا استراتيجيا هاما وحاسما في العلاقات الدولية، وتم استغلاله وتوظيفه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بغرض رسم معالم سياسة دولية بمعايير أمريكية، ووفقا للرؤية والإستراتيجية الأمريكية، وبما يحقق ريادتها وتفوقها وقيادتها للعالم، وهي معطيات ومتغيرات قد أثرت كثيرا على أداء وأدوار ووظائف الأمم المتحدة في إدارتها لمختلف الأزمات الدولية.

إن التدخل العسكري الإنساني كآلية في إدارة الأزمات الدولية، يتناقض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على اعتبار أنه يمس بالسيادة الوطنية للدول، أضحى محل تساؤل كبير، خاصة أنه يفتقد إلى معايير محددة، ويخضع للتوظيف السياسي خاصة من طرف القوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

الهوامش:

*القيادة العسكرية الوسطى: " uscentcom" تم إنشاؤها في 01 أكتوبر 1979 بعد قيام الثورة الإيرانية، وبعد إعلان المقاومة الأفغانية ضد الإتحاد السوفيتي، وتستخدم كقوات للتدخل السريع ثم تحولت إلى قوات جهوية عام 1983 ، كان لها دورا كبيرا في حماية الطرق البحرية خلال الحرب العراقية . الإيرانية، وطرد القوات العراقية من الكويت عام 1991، وحربها ضد قوات طالبان بأفغانستان عام 2001، وحرب العراق عام 2003.

وخلال التسعينات كانت تعداد قواتها مابين 17. 25ألف جندي أمريكي مدعمة ب30 سفينة حربية و175 طائرة حربية، وبحسب معطيات 2007 فإن مناطق نفوذها كل من : الشرق الأوسط و شرق إفريقيا ماعدا مصر وآسيا الوسطى، وتمتلك قواعد عسكرية في كل من: الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، باكستان،

جيبوتي وآسيا الوسطى، أما مقر القيادة فيوجد ب "فلوريدا" بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تملك مقر قيادة متقدم بقاعدة "العديد"بقطر منذ 2003، وبتعداد قوامه 10 آلاف عسكري، كما توجد العديد من القيادات الأمريكية موزعة عبر أنحاء العالم.

عن: بوزيد،أ (2014). شركاء أم متنافسون؟ سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية–الأوربية اتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط والإرهاب نموذجا). الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع:

1- بخوش ،م (2006). حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ،دراسة في الرهانات والاهداف. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
2- تباني،و (2014). الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الارهاب. تيزي وزو: رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري.
3- حسين، ح.ع (2013). سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي. عمان: دار المكتبة العالمية.
4- حمزاوي، ج (2011). التصور الأمني الأوربي نحو أبنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط. باتنة: رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر.
5- خولي،م.ف (2011). الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني . القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.
6- رشيد،ن. ن (2015). الأمم المتحدة بين التفعيل والتعطيل. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
7- رضوان،ع. ب.ع .ع (2011).السياسة الخارجية الأمريكية في القرن 21. القاهرة: دار النهضة العربية.
8- سعادي،م (2016). التدخل الانساني في ظل النظام الدولي الجديد. مصر: دار الجامعة الجديدة.
9- قريب، ب (2011). السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات. باتنة: رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر
10- الفتلاوي،س.ح (2011). الامم المتحدة الانجازات والاخفاقات. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
11- منصر، ج (2012). التدخل العسكري الانساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف الى فجر الأوديسا. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرين.
12- منصر، ج (2011). التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية. دراسة في المفهوم والظاهرة. باتنة أطروحة دكتورا، جامعة باتنة.
13- معمري،خ (2008). التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر. باتنة: رسالة ماجستير، جامعة باتنة.